الشروط والأحكام العامة للشراء لدى شركة
كانون العربية السعودية

شركة كانون
خطة التنفيذ – الملحق ب

البند ١ – قابلية التطبيق

١.١. تسري الشروط والأحكام العامة للشراء "شروط الشراء" على جميع الطلبات والعروض والأوامر والاتفاقيات التي تعمل فيها شركة كانون العربية السعودية ذ.م.م "شركة كانون" كمشتري للخدمات من أي نوع "الخدمات" و/ أو (١) البضائع، ويشمل ذلك ولا يقتصر على البرامج، (٢) أي مخرجات سواء في شكل ملموس أو إلكتروني أو أي شكل آخر، مثل الرسومات أو التصميمات أو الحسابات أو النماذج أو البيانات أو الوثائق الفنية أو البرامج، التي طورها أو وفرها المورد (المشار إليها فيما يلي كنتيجة للخدمات أو فيما يتعلق بها، (٣) الأجزاء والمواد المخصصة للاستخدام في البضائع، و(٤) الوثائق أو المواد المساعدة ذات الصلة، مثل الرسومات وشهادات الجودة والتفتيش أو الضمان والنماذج والعينات وكتيبات الخدمة ودفاتر التعليمات (بالاشتراك: "المنتجات").

١.٢. لا تنطبق أي شروط وأحكام عامة، أياً كانت تسميتها، للطرف الذي يقدم المنتجات و/ أو الخدمات لشركة كانون ("المورد").

١.٣. لا يمكن الخروج على شروط الشراء هذه إلا إذا جرى الاتفاق خطيا بين شركة كانون والمورد. لا يجوز لأي بيان أو خطاب آخر للمورد تغيير أو إضافة أو التأثير بطريقة أخرى على شروط الشراء هذه أو الاتفاقية.

١.٤. يجب على المورد تقديم المنتجات وتقديم الخدمات بموجب هذه الاتفاقية كطرف مستقل. لا يوجد في شروط الشراء هذه أو الاتفاقية ما يُنشئ أو يُعتبر أنه ينشئ شراكة أو مشروعًا مشتركًا أو وكالة أو علاقة عمل بين الطرفين.

البند ٢ – إبرام هذه الاتفاقية

٢.١. تحدد الفقرات التالية من البند ٢ النقطة التي تصبح عندها الاتفاقية بين شركة كانون والمورد ملزمة ("الاتفاقية"). تخضع الاتفاقية لشروط الشراء هذه ما لم يُستبعد ذلك في الاتفاقية.

٢.٢. إذا قدم المورد، بناءً على طلب من شركة كانون، عرضًا ثابتًا وتبعه أمر شراء موقع صادر عن شركة كانون، فيجب إبرام الاتفاقية في الوقت الذي يُرسل فيه أمر الشراء الموقع بواسطة شركة كانون.

٢.٣. إذا قدمت شركة كانون أمر شراء موقعًا دون أن يقدم المورد عرضًا، فستُبرم الاتفاقية إما (١) في الوقت الذي تتلقى فيه شركة كانون تأكيدًا مكتوبًا للأمر موقعًا من المورد في غضون أربعة عشر (١٤) يومًا من تاريخ أمر الشراء الموقع والمرسل من شركة كانون، أو (٢) في الوقت الحالي تسليم المنتجات و/ أو الخدمات بواسطة المورد واستلامها بواسطة شركة كانون وفقًا لأمر الشراء الموقع.

٢.٤. في حالة إبرام الاتفاقية شفهياً، سيؤجل تنفيذ الاتفاقية حتى إرسال أمر الشراء الموقع بواسطة شركة كانون. في أي حال، تطبق شروط الشراء هذه.

٢.٥. مع عقود الأمر الدائم، يجب إبرام الاتفاقية دائمًا في الوقت الذي يُرسل فيه أمر الشراء الموقع، في إطار عقد الأمر الدائم، بواسطة شركة كانون. في شروط الشراء هذه، يُقصد بعقد أمر دائم اتفاقية طويلة الأجل أو اتفاقية إطارية بين شركة كانون والمورد تُحدد فيها أسعار وشروط المنتجات و/ أو الخدمات التي سيقدمها المورد، دون أن تلتزم شركة كانون بالشراء.

٢.٦. لا يمكن اشتقاق أي التزام (التزامات) لشركة كانون لشراء المنتجات و/ أو الخدمات من شروط الشراء هذه أو من أي اتفاقية (سابقة) بين شركة كانون والمورد.

٢.٧. عند ظهور المناسبة، يمكن أيضًا تنفيذ الإجراء المشار إليه في البنود ٢.١ إلى ٢.٥ أعلاه من خلال رسائل الفاكس، والتي ستُعتبر مساوية للوثائق المكتوبة. يجوز لكل طرف التواصل مع الآخر بالوسائل الإلكترونية. قد تدخل الاتفاقية أيضًا حيز التنفيذ من خلال عملية طلب إلكترونية، إلى الحد الذي وافق عليه الطرفان كتابةً مسبقًا، وبالتالي الاتفاق على مستوى الأمان، الذي يشمل ول يقتصر على آليات التشفير والمصادقة وكذلك ذات الصلة إجراءات تسجيل النشاط الواجب اتباعها. في هذا الصدد، يجب أن يقر المورد بعنوان البريد الإلكتروني التالي باعتباره المرسل المعتمد من شركة كانون لأوامر الشراء: financeAP@canon-saudi.sa (أو أي عنوان آخر قد يُخطر به بواسطة شركة كانون من وقت لآخر في حالة حدوث تغيير).

البند ٣ – تسليم المنتجات

٣.١. يجب تسليم المنتجات "تسليم البضاعة خالصة الرسوم" إلى المستودع المعين أو إلى مكان التسليم وفقًا لما تطلبه شركة كانون، ما لم تصدر شركة كانون تعليمات بخلاف ذلك. يعتبر الوقت جوهري ويجب أن تكون جميع التواريخ المشار إليها في الاتفاقية ثابتة. يجب تسليم المنتجات في الوقت المتفق عليه، أو خلال الفترة المتفق عليها.

٣.٢. يجب أن يكون لرسوم التوصيل المدفوعة المعنى المحدد في الإصدار الأخير من "شروط التجارية الدولية"، الذي نشرته غرفة التجارة الدولية في باريس.

٣.٣. يحق لشركة كانون أن تحصل من المورد على تعويض قدره ٥ ٪ من سعر الشراء للأمر المعمول به، عن كل خرق من جانب المورد فيما يتعلق بأحكام البند ٣.١ أعلاه. يكون هذا التعويض مستحقًا كغرامة مستحقة الدفع فورًا، دون الحاجة إلى خطاب تقصير أو إجراء من المحكمة، ودون المساس بأي حقوق قانونية أخرى لشركة كانون، بما في ذلك الحق في المطالبة بتنفيذ الاتفاقية أو المطالبة بخسارة فعلية (إضافية) أو أضرار من المورد.

٣.٤. بمجرد أن يعلم المورد أو يُتوقع منه بشكل معقول أن يعرف أنه سيفشل في التسليم أو سيتأخر في التسليم أو لن يجري التسليم بشكل كافٍ، يجب عليه إخطار شركة كانون بذلك خطيا على الفور، مع ذكر الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الظروف. دون المساس بحقوق شركة كانون بموجب البنود ٣.٣ و٨ و١٧، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتحديد ما إذا كان يمكن تسوية الوضع الذي نشأ بما يرضي شركة كانون، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريقة.

٣.٥. إذا طلبت شركة كانون، بغض النظر عن السبب، من المورد تأجيل التسليم، فيجب على المورد تخزين وتأمين وتأكيد أن المنتجات معبأة بشكل صحيح وموضوع عليه علامات واضحة على أنها مخصصة لشركة كانون، دون أي رسوم على شركة كانون.

٣.٦. يجب أن تتضمن الإشارات إلى التسليم في هذا البند التسليم الجزئي.

٣.٧. عندما يسلم المورد منتجات إلى مورد شركة كانون، فإنه ملزم بالإشارة إلى المعلومات التالية، إن وجدت، على الملصق، والذي يجب إرفاقه بالجزء الخارجي من عبواته:

- اسم صاحب الميزانية / العميل في شركة كانون
- كود منتج شركة كانون
- الباركود الخاص برمز المنتج (EAN128)
- وصف موجز للمنتج
- عدد العناصر لكل كرتونة أو عبوة
- الرمز الشريطي لعدد العناصر لكل كرتونة أو عبوة (EAN128)

شركة كانون
خطة التنفيذ – الملحق ب

- الرقم التسلسلي للمنتج
- الباركود للرقم التسلسلي (EAN128)
- وزن الكرتون أو العبوة
- بلد المنشأ؛
- رقم أمر الشراء من شركة كانون
- تاريخ التسليم أو الإنتاج
- اسم وعنوان المورد
- البيئة وسلامة المنتج وغيرها من المخاطر أو علامات المطابقة و/ أو الملصقات و/ أو النصوص المطلوبة بموجب القوانين الوطنية أو الدولية لتوزيع المنتج في البلدان المحددة
- أي معلومات أخرى مطلوبة بموجب القوانين الوطنية أو الدولية.

البند ٤ – تعبئة ونقل المنتجات

٤.١. يجب تعبئة المنتجات وتمييزها بشكل صحيح ويجب أن تصل إلى وجهتها في حالة جيدة بأكثر وسائل النقل ملاءمة. يكون المورد مسؤولاً عن الأضرار الناجمة عن عدم كفاية التعبئة و/ أو النقل.

٤.٢. يحق لشركة كانون في جميع الأوقات إعادة مواد التغليف إلى المورد.

٤.٣. يجب أن تكون إعادة الشحن لمواد التعبئة ومخاطرها على حساب المورد ويجب إعادتها إلى عنوان الشحن الخاص بالمورد.

البند ٥ – فحص المنتجات ورفضها

٥.١. في حالة وجود عيب في المنتج المُسلّم من حيث الكمية أو الجودة أو الحالة أو في حالة انتهاك أي مواصفات أو ضمانات على النحو المنصوص عليه في البند ١١:

(أ) عندما يكون هذا العيب أو الخرق مرئيًا عند الفحص المعقول للمنتج المعبأ عند التسليم ("الفحص")، ستبلغ شركة كانون المورد في غضون عشرة (١٠) أيام عمل من التسليم

(ب) إذا كان هذا العيب أو الخرق غير قابل للاكتشاف في الظروف الموضحة في البند ٥.١ (أ) أعلاه، ولكن جرى اكتشافه عند تفريغ المنتج أو تركيبه أو استخدامه لأول مرة، فإن شركة كانون ستبلغ المورد في غضون عشرة (١٠) أيام عمل من اكتشافها

وبعد ذلك يجب على المورد استبدال المنتج أو، إذا كان قابلاً للإصلاح، معالجة العيب أو الخرق في غضون يومين (٢) عمل ما لم توافق شركة كانون على خلاف ذلك.

٥.٢. يجوز لشركة كانون أو ممثلها المعين إجراء فحص قبل التسليم أو أثناءه أو بعده. إذا كشف الفحص عن وجود ثغرات أمنية في المنتج، فيجب على شركة كانون توضيح نقاط الضعف هذه خطيا للمورد ويكون المورد ملزمًا بالتخفيف من هذه النتائج وسيتحمل جميع التكاليف المتضمنة.

٥.٣. عند الطلب الأول من مورد شركة كانون، يجب أن تمنح شركة كانون أو ممثلها المعين حق الوصول إلى الأماكن التي تنتج فيها إنتاج المنتجات أو تخزينها، وتقديم المساعدة الكافية للفحص، وتقديم المستندات والمعلومات اللازمة على نفقة المورد. يجب على المورد توفير تسهيلات ومساعدة معقولة لضمان سلامة وراحة موظفي التفتيش لدى شركة كانون.

٥.٤. إذا رُفضت المنتجات أثناء أو بعد التسليم، فستُنقل ملكية المنتجات المرفوضة ومخاطرها إلى المورد من تاريخ الإخطار المشار إليه في البند ٥.١ أعلاه.

٥.٥. إذا أُجري الفحص من قبل هيئة مستقلة، معينة من قبل شركة كانون، فإن نتيجة التفتيش تكون ملزمة للطرفين. وينطبق الأمر نفسه على أي إعادة فحص. تتحمل شركة كانون تكاليف عمليات التفتيش هذه.

٥.٦. تُعتبر المنتجات مقبولة من قِبل شركة كانون ما لم تُرفض وفقًا للبند ٥.

البند ٦ – نقل الحقوق

٦.١. مع مراعاة البند ٥.٤، ستُنقل جميع حقوق الملكية والمخاطر والحقوق المتعلقة بالمنتجات من المورد إلى شركة كانون في وقت التسليم وفقًا للبند ٣.١. يجب تسليم المنتجات خالية من أي حقوق للغير.

٦.٢. يحق لشركة كانون أن تطلب نقل ملكية المنتجات في وقت مبكر. يجب على المورد بعد ذلك وضع علامة على المنتجات باعتبارها ملكية معروفة لشركة كانون.

البند ٧ – طلب التغيير

٧.١. إذا رغبت شركة كانون في طلب تغيير المنتجات و/ أو الخدمات "التغيير"، فيجب عليها إرسال طلب التغيير "طلب التغيير" خطيا إلى المورد. يجب على المورد تزويد شركة كانون بحساب التباين في الأسعار المطلوبة لاستيعاب التغيير مع أي تعديلات مقترحة على طلب التغيير. تقرر شركة كانون وفقًا لتقديرها المطلق ما إذا كان يجب تنفيذ التغيير المقترح. يجب تنفيذ التغيير بناءً على إشعار خطي من شركة كانون، وفي حالة عدم وجود ذلك، يجب أن يستمر المورد في تسليم المنتجات وأداء الخدمات على النحو المتفق عليه مسبقًا.

٧.٢. لا يُسمح للمورد بتنفيذ أي تغييرات على المنتجات و/ أو الخدمات بدون موافقة خطية مسبقة من شركة كانون.

البند ٨ – الإنهاء

٨.١. يحق لشركة كانون في جميع الأوقات إنهاء الاتفاقية بأثر فوري عن طريق إشعار خطي للمورد، ودون الحاجة إلى أمر من المحكمة، شريطة أن يتضمن بيانًا بالأسباب. يجب على المورد التوقف عن تنفيذ الاتفاقية فور استلام الإخطار الخطي. في مثل هذه الحالة، يجب على شركة كانون أن تدفع للمورد قيمة الفاتورة النسبية للمنتجات و/ أو الخدمات التي تلقتها بالفعل في تاريخ استلام الإشعار المشار إليه أعلاه. لا تتحمل شركة كانون أي مسؤولية إضافية تجاه المورد نتيجة الإنهاء بموجب البند ٨.١.

٨.٢. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية، كليًا أو جزئيًا، و/ أو تأجيل التزامات الدفع، بأثر فوري من خلال إشعار خطي، ودون الحاجة إلى أمر محكمة، (١) في حالة توقف الطرف الآخر أو تهديده بالتوقف عن ممارسة أعماله أو جزء كبير منها، (٢) إذا عُيّن حارس قضائي أو حارس قضائي إداري أو مسؤول أو مسؤول مشابه على كل أو أي جزء من الأصول أو تعهد الطرف الآخر، (٣) إذا قام الطرف الآخر بعمل ترتيب لصالح دائنيه أو ترتيب آخر له نفس الأهمية. (٤) إذا قام الطرف الآخر بالتصفية، أو (٥) إذا عانى الطرف الآخر من أي حدث مماثل نتيجة الدين في أي ولاية قضائية. جميع المطالبات، التي قد تكون لدى شركة كانون أو تحصل عليها ضد المورد في هذه الحالات، يجب أن تكون مستحقة على الفور وبالكامل.

٨.٣. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بأثر فوري، ودون الحاجة إلى أمر محكمة، عن طريق إشعار خطي إذا ارتكب الطرف الآخر خرقًا جوهريًا للاتفاقية وفشل في تعويضه في غضون ٣٠ يومًا من

استلام إشعار افتراضي من الطرف الذي قدم ادعاء التقصير، وتحديد الخرق والمطالبة بمعالجته.

٨.٤. في حالة الإنهاء من قِبل شركة كانون لأي سبب:

(أ) يجب إنهاء أي تراخيص حقوق ملكية فكرية ممنوحة من شركة كانون للمورد بموجب البند ١٢.١ بشأن مواد شركة كانون على الفور

(ب) لن تتأثر أي تراخيص يمنحها المورد لشركة كانون وفقًا للبند ١٢.٥ بإنهاء الاتفاقية

(ت) ستُعاد جميع المعلومات التي جرى الكشف عنها بواسطة شركة كانون إليها أو بناءً على طلبها وسيجرى حذفها أو إتلافها بشكل آمن من نظام (أنظمة) الموردين.

٨.٥. في حالة حدوث تغيير في السيطرة على المورد، يحق لشركة كانون إنهاء الاتفاقية، ودون الحاجة إلى أمر من المحكمة، بناءً على إشعار خطي مدته ثلاثين (٣٠) يومًا في أي وقت خلال عام واحد (١) بعد حدوث مثل هذا الحدث. يعتبر التغيير في السيطرة على المورد متعلقا بكيان الملكية القانونية أو النافعة أو العادلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لخمسين بالمائة (٥٠ ٪) أو أكثر من رأس المال (أو حصة ملكية أخرى، إن لم تكن شركة) من هذا الكيان لديه عادة حقوق التصويت، أو الحق المكافئ بموجب عقد للتحكم في قرارات الإدارة فيما يتعلق بالموضوعات ذات الصلة.

البند ٩ – الأسعار

ما لم يُتفق على الأسعار أو الرسوم أو التكاليف بشكل ثابت وغير خاضع للمراجعة، ومحددة بالعملة المشار إليها، باستثناء ضريبة القيمة المضافة (ضريبة القيمة المضافة)، وعند الاقتضاء، بناءً على شروط التسليم كما هو منصوص عليه في البند ٣.

البند ١٠ – السداد والفاتورة

١٠.١. ما لم يُتّفق صراحة على خلاف ذلك خطيا، يجب السداد في غضون ثلاثين (٣٠) يومًا من استلام شركة كانون للفاتورة، شريطة تسليم المنتجات وفقًا للبند ٣ وأن تكون المنتجات قد قبلتها شركة كانون وفقًا للبند ٥ و/ أو تنفيذ الخدمات بشكل مُرضٍ. سيجرى الدفع عن طريق التحويل البنكي أو وفقًا لما تقرره شركة كانون.

١٠.٢. يلتزم المورد بإرسال الفاتورة إلى قسم المحاسبة في شركة كانون على النحو التالي:
شركة كانون السعودية
٧٥٤٤ طريق الملك فهد، حي النخيل،
١٢٣٨١ – ٥٥٨٨ الرياض
المملكة العربية السعودية
يلتزم المورد بذكر رقم أمر الشراء من شركة كانون ورقم ضريبة القيمة المضافة الخاصة بشركة كانون والمورد وتفاصيل بنك المورد ورقم فاتورة المورد الفريد ورقم كل عنصر على حدة والكمية وقسم الطلب والشخص الذي قام بالطلب في الفاتورة وأي معلومات أخرى مطلوبة بشكل خاص من قِبل شركة كانون و/ أو ضرورية لتلبية المتطلبات القانونية والمالية المعمول بها. يجب تمييز نسخ الفواتير على أنها مكررة. يلتزم المورد بإصدار فاتورة متوافقة مع تشريعات ضريبة القيمة المضافة المعمول بها وفرض ضريبة القيمة المضافة وفقًا لتشريعات ضريبة القيمة المضافة المعمول بها. ستعيد شركة كانون الفواتير التي لا تستوفي هذه المتطلبات إلى المرسل مع طلب تقديم فاتورة صحيحة تفي بالمتطلبات المحددة.

يلتزم المورد أيضًا بإرسال الفواتير إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني (الطريقة المفضلة) إلى موقع المسح المركزي الجديد الخاص بنا على financeAP@canon-saudi.sa تسري فترة السداد المذكورة في البند ١٠.١ فقط من اللحظة التي تتلقى فيها شركة كانون فاتورة تتوافق مع البند ١٠.٢.

١٠.٣. يحق لشركة كانون إجراء المقاصة مقابل السعر، بما في ذلك أي ضريبة قيمة مضافة واجبة السداد، وأي مبلغ مستحق من المورد لشركة كانون سواء بموجب الاتفاقية أو غير ذلك.

١٠.٤. يجب السداد بواسطة شركة كانون دون المساس بأي حقوق قد تكون لها تجاه المورد.

١٠.٥. يحق لشركة كانون في جميع الأوقات فحص الفواتير التي أرسلها المورد، بالإضافة إلى الفواتير وجميع المستندات الأساسية الأخرى من الغير التي يستخدمها المورد في تنفيذ الاتفاقية، لتحديد ما إذا كانت دقيقة أو ليس من قِبل الأشخاص التاليين (وفقًا لتقدير شركة كانون وحدها): أ) طاقم عمل شركة كانون، ب) المدقق الداخلي لشركة كانون، أو ج) محاسب خارجي معتمد تعينه شركة كانون. يجب على المورد تزويد الأشخاص المذكورين أعلاه بجميع البيانات والمعلومات التي قد يطلبها هذا الأخير. يجب تدقيق الفواتير بطريقة سرية. يجب على الشخص المسؤول عن التدقيق إبلاغ الطرفين بنتيجة التدقيق في أقرب وقت ممكن بعد الانتهاء منها. يحق لشركة كانون تأجيل دفع الفواتير خلال فترة المراجعة. لا يحق لشركة كانون استخدام هذا الحق إلا في حالة وجود شك معقول حول دقة الفواتير المعنية. على الرغم من عدم استيفاء شرط السداد بسبب عدم دقة مزعومة في الفاتورة، لا يحق للمورد تأجيل أو إنهاء تسليم المنتجات و/ أو تقديم خدماته. تتحمل شركة كانون تكاليف التدقيق المالي ما لم تظهر الفواتير غير دقيقة. إذا وُجد أن الفواتير غير دقيقة من خلال التدقيق، فإن أي تكاليف تتعلق بالتدقيق والمصلحة القانونية الناجمة عن تأخر السداد سيتحملها المورد.

البند ١١ – الضمانات والتعويضات الإضافية

١١.١. يضمن المورد ما يلي:

(أ) أن يؤدي التزاماته بطريقة مهنية ومهارة ودون تأخير لا داعي له

(ب) استخدام كل المهارات والعناية المعقولة في إنتاج المنتجات.

١١.٢. يضمن المورد أن تكون المنتجات:

(أ) وفقًا للاتفاقية والخصائص الموعود بها

(ب) خالية من عيوب التصميم والمواد والتصنيع

(ت) ذات جودة مُرضية ومناسبة لأي غرض تحدده شركة كانون أو يُعلن عنها للمورد

(ث) متوافقة مع مواصفاتها

(ج) ممتثلة لجميع المتطلبات القانونية الوطنية والدولية واللوائح الحكومية، فضلاً عن متطلبات السلامة والجودة والصحة والبيئة، بما في ذلك متطلبات السلوك الاجتماعي والأخلاقي، والتي تعتبر قياسية في قطاع الصناعة ذي الصلة وقت التسليم.

١١.٣. يتعهد المورّد بعدم وجود ولن تكون هناك مطالبات أو دعاوى أو امتيازات أو أعباء أو عوائق أمام تمرير الممتلكات أو الحقوق من أي نوع في المنتجات و/ أو الخدمات التي يقدمها المورد لشركة كانون أو أي جزء منها، والتي قد تضعف أو ستضعف أو تتدخل في حقوق شركة كانون.

١١.٤. يتعهد المورد بتسليم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة مختصة ومهنية، وفقًا للاتفاقية وأي مستويات خدمة أو مواصفات

أو تعليمات معمول بها ووفقًا لأعلى معايير قطاع الصناعة ذي الصلة. يقر المورد بتقديم خدمات عالية المستوى وفي الوقت المناسب وبما له أهمية أساسية لشركة كانون. في حالة توقع حدوث أي تأخير في التسليم أو الأداء، يجب إخطار شركة كانون على الفور.

١١.٥. إذا وُفّر البرنامج لشركة كانون، فإن المورد يضمن أنه بالإضافة إلى الضمانات المقدمة بموجب البنود ١١.١ إلى ١١.٣، أن يكون البرنامج:

(أ) يعمل بالفعل، دون أي انقطاع، لمدة لا تقل عن اثني عشر (١٢) شهرًا وفقًا لمواصفاته

(ب) أن يكون خاليا من الأخطاء والعيوب أو الحوادث الأمنية الكامنة والمحتملة التي تعرض سرية البيانات وسلامتها وتوافرها

(ت) عدم وجود أجهزة معطلة أو فيروسات أو رمز ضار مضمن بواسطة المورد في البرنامج

(ث) عدم تضمين (أي جزء من) أي برنامج مفتوح المصدر، ما لم يُتفق على التضمين خطيًا بين شركة كانون والمورد.

١١.٦. مع عدم الإخلال بأي تعويض آخر، إذا جرى توفير أي منتجات لا تتوافق مع الاتفاقية، فيحق لشركة كانون:

(أ) مطالبة المورد بإصلاح المنتجات، أو توريد منتجات بديلة وفقًا للاتفاقية

(ب) وفقًا لخيار شركة كانون الوحيد، وما إذا كانت شركة كانون قد طلبت مسبقًا من المورد إصلاح المنتجات أو توفير أي منتجات بديلة أم لا، لإلغاء الاتفاقية، دون الحاجة إلى أمر محكمة، والمطالبة بسداد أي جزء من السعر الذي دفعته شركة كانون مقابل المنتجات.

١١.٧. يحق لشركة كانون أن تطلب من المورد أن يكون لديه ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء صادر على نفقته من قبل بنك مقبول لدى شركة كانون، من أجل توفير ضمان للوفاء بالتزامات المورد.

١١.٨. يتعهد المورد بأنه يجب عليه أن يتعاون بشكل كامل وغير مشروط، في الوقت المناسب، مع أي طلبات من شركة كانون تتعلق برقابة شركة كانون (الداخلية) والامتثال (البرامج) بموجب القوانين الوطنية و/ أو الدولية، ويشمل ذلك ولا يقتصر على قانون Sarbanes-Oxley الأمريكي وأي معايير تدقيق أو محاسبة مثل بيان حول معايير عمليات التصديق "SSAE" رقم ١٦، أو المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٢ "ISAE 3402" لإعداد التقارير. بناءً على إشعار معقول من مورد شركة كانون، يجب أن يقدم جميع المعلومات الضرورية، بما في ذلك أي بيانات مدقق خارجي إلى شركة كانون. يجب أن يكون المورد مسؤولاً عن التكاليف المتضمنة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

١١.٩. تعتبر الضمانات الواردة في هذا البند ١١ ليست شاملة ولا يجوز اعتبار أنها تستبعد أي ضمانات يحددها القانون أو الضمانات المعيارية للمورد أو الحقوق أو الضمانات الأخرى التي يحق لشركة كانون الحصول عليها.

البند ١٢ ـ الملكية الفكرية

١٢.١. جميع الحقوق في المعلومات والمواد أو غيرها من الوثائق المقدمة من شركة كانون وفقا لاتفاقية (**"مواد شركة كانون"**) إلى المورد لتمكين توفير المنتجات أو الخدمات إلى شركة كانون، وتبقى ملكية شركة كانون أو مرخصيها. مع مراعاة أحكام الإنهاء الواردة في البند ٨.٤.، تمنح شركة كانون للمورد ترخيصًا محدودًا لاستخدام مواد شركة كانون فقط لغرض توفير المنتجات و/ أو الخدمات إلى شركة كانون. ينتهي هذا الترخيص فور انجاز الخدمات أو توفير المنتجات أو خرق المورد لالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية في وقت مبكر.

١٢.٢. تشمل جميع حقوق الملكية الفكرية أيا كانت طبيعتها وأينما نشأت في العالم ولا تقتصر على الحقوق في الاختراعات وبراءات الاختراع والتصاميم المسجلة وحقوق التصميم وحقوق قواعد البيانات وحقوق النشر والحقوق المتعلقة والأسرار التجارية والحقوق المعنوية والمعرفة (**"حقوق الملكية الفكرية"**) في المنتجات التي تم تطويرها و/ أو الخدمات المقدمة من المورد إلى شركة كانون بموجب هذه الاتفاقية، يجب أن تنتمي مباشرةً وتنتقل إلى شركة كانون ويتنزل المورد بموجب هذا تنازلًا مستقبليًا إلى شركة كانون عن جميع حقوق الملكية الفكرية في المنتجات و/ أو الخدمات. في حالة احتواء المنتجات و/ أو الخدمات على مواد طرف ثالث أو حقوق الملكية الفكرية الحالية للمورد تشمل ولا تقتصر على برامج أو صور أو تصاميم أو وثائق أخرى لطرف ثالث، يجب على المورد شراء لشركة كانون وفروعها والشركات التابعة لها وموزعيها وعملائها الترخيص المشار إليه في البند ١٢.٤ أدناه. يجب على المورد تنفيذ أو تدبير أي وثيقة أو تنفيذ أو تدبير أي عمل أو شيء لاستحقاق أو تسجيل حقوق الملكية الفكرية وملكية المنتجات و/ أو الخدمات باسم شركة كانون.

١٢.٣. يضمن المورد أن جميع المنتجات و/ أو الخدمات ستكون أصلية التطوير منه و/ أو يوفرها قانونًا ولن تنتهك أو تخرق أي حقوق ملكية فكرية أو غيرها من الحقوق لأي طرف ثالث. يجب على المورد في جميع الأوقات فيما بعد تعويض وإعفاء شركة كانون من أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مسؤولية أو نفقة (بما في ذلك الرسوم القانونية على أساس التعويض الكامل) وجميع مطالبات الأطراف الثالثة بناءً على الانتهاك المحتمل لأي من هذه الحقوق لأي طرف ثالث، وجميع المطالبات المماثلة استنادًا إلى الدراية أو المنافسة غير العادلة أو ما شابه ذلك. تتمتع شركة كانون بالسيطرة الكاملة على أي مطالبة، بما في ذلك مفاوضات التسوية، ويجب على المورد تقديم كل المساعدة المطلوبة من شركة كانون.

١٢.٤. في حالة تقديم هذه المطالبة، أو في حالة حدوث ذلك وفقًا للرأي المعقول لشركة كانون، يتعين على المورد على حسابه إما أن يحصل على حق شركة كانون في الاستمرار في استخدام واستغلال المنتجات و/ أو الخدمات أو استبدال أو تعديل المنتجات و/ أو الخدمات بحيث تصبح غير منتهكة ولكنها تتوافق كثيرًا مع المنتجات و/ أو الخدمات كما تقبلها شركة كانون.

١٢.٥. في حالة وجود مواد طرف ثالث تشمل ولا تقتصر على برمجيات الطرف الثالث أو حقوق الملكية الفكرية الحالية للمورد أو الصور أو التصاميم أو غيرها من الوثائق الأخرى، وتعذر على المورد أن يتنازل عن حقوق الملكية الفكرية في مواد الطرف الثالث أو إلى شركة كانون بسبب حقوق الطرف الثالث، فإن المورد يمنح بموجب هذا القانون أو حيثما ينطبق ذلك أن يشتري لشركة كانون وموظفيها وفروعها والشركات التابعة لها وموزعيها وعملائهم ترخيصًا غير حصري وغير قابل للإلغاء ودائم وعالمي وخالي من حقوق الملكية لاستخدام هذه البرامج دون قيود. يضمن المورد (١) أن له الحق في منح هذا الترخيص (٢) عدم انتهاك استخدام مواد الطرف الثالث من شركة كانون وموظفيها والشركات التابعة لها وموزعيها وعملائها حقوق هذا الطرف الثالث و(٣) تنازل هذا الطرف

الثالث عن أي حقوق معنوية (عند الاقتضاء). ولتجنب الشك، يقصد ب"حقوق الملكية الفكرية الحالية للمورد" حقوق الملكية الفكرية الحالية في ذلك الوقت أو المنشأة باستقلال وليس كنتيجة لاتفاقية.

البند ١٣ ـ شروط وأحكام إضافية لتقديم الخدمات

١٣.١. في حالة توفير المورد الخدمات إلى شركة كانون، سيتم تطبيق الشروط الإضافية التالية. لتجنب الشك، تنطبق هذه الشروط على الخدمات التي يتم تنفيذها في الموقع في مباني شركة كانون وعلى الخدمات التي يتم تنفيذها (فعليًا) من موقع آخر أثناء اتصالها بشبكة تكنولوجيا المعلومات في شركة كانون.

١٣.٢. خلال الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات، على موظفي أو المقاولين أو الاستشاريين التابعين للمورد ("**الموظفين**") الوفاء بالمتطلبات الخاصة التي طلبتها شركة كانون والاستمرار في الوفاء بها، وفي حالة عدم وجود هذه المتطلبات، المتطلبات العامة للمهارة والخبرة المهنية التي تنطبق في قطاع تلك الصناعة. إذا كان موظفو المورد غير مؤهلين بما يكفي، في رأي شركة كانون، فإن شركة كانون لها الحق في الأمر بتسريح هؤلاء الموظفين، كما أن المورد ملزم بتوفير بديل دون تأخير، مع مراعاة أحكام البندين ١١ و١٧.

١٣.٣. يوفر المورد جميع المواد والمعدات وتشمل الأدوات المستخدمة في أداء الاتفاقية.

١٣.٤. يحق لشركة كانون إجراء فحص للمواد والمعدات التي يستخدمها المورد في أداء الاتفاقية، وتحديد أي موظف يشترك في أداء الاتفاقية من المورد. يضمن المورد قدرة جميع الموظفين في جميع الأوقات التعريف بأنفسهم بشكل صحيح من خلال وثائق الهوية المعترف بها دوليًا.

١٣.٥. إذا تم رفض المواد والمعدات التي يستخدمها المورد في أداء الاتفاقية، سواء كليا أو جزئيا، يلزم المورد بتوفير بديل الفوري للمواد والمعدات المرفوضة.

١٣.٦. في حالة تقديم الخدمات في مباني شركة كانون، يجب على المورد أن يطلع على الظروف في مباني شركة كانون التي سيتم تنفيذ الخدمات فيها والتي قد تؤثر على أداء الاتفاقية. تكون التكاليف الناشئة عن التأخير في أداء الاتفاقية، الناجمة عن الظروف المشار إليها أعلاه، على حساب وعلى مسؤولية المورد، بقدر ما يمكن تحديد هذه الظروف من المورد خلال الفحص المذكور أعلاه.

١٣.٧. يحق لشركة كانون تزويد موظفي الموردين، عندما يكون في مباني شركة كانون، بتصاريح الدخول الضرورية بما يتوافق مع لوائح شركة كانون المعمول بها.

١٣.٨. يجب على المورد التأكد من أن وجوده ووجود موظفيه في مباني شركة كانون لن يتسبب في إعاقة تقدم إنجاز أعمال شركة كانون والأطراف الثالثة.

١٣.٩. يجب على المورد وموظفيه الإلمام بمحتويات القواعد والأنظمة المعمول بها في مباني شركة كانون، بما في ذلك القواعد واللوائح المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والسلوك العام والسلامة والصحة والبيئة من بين عدة أمور أخرى، ويجب أن يتصرفوا بما يتوافق مع هذه القواعد والأنظمة. يحق لشركة كانون الحصول على بيانات امتثال فردية موقعة من موظفي المورد ومن الأطراف الثالثة التي يعينها المورد (بموافقة شركة كانون) لأداء الاتفاقية.

١٣.١٠. يتحمل المورد وحده المسؤولية عن دفع جميع التعويضات المستحقة لموظفيه، فضلا عن دفع الضرائب المتعلقة بالتوظيف ورسوم الضمان الاجتماعي وضريبة القيمة المضافة للسلطات المعنية. في جميع الأوقات سيعوض المورد شركة كانون بالكامل عن أي مطالبات مقدمة من أطراف ثالثة (بما في ذلك الموظفين) المتعلقة بعدم دفع المورد أو دفعه غير اللائق لهذا التعويض أو الضرائب أو غيرها من الرسوم.

١٣.١١. عند الاقتضاء، يجب على المورد التأكد من أن موظفيه العاملين في مباني شركة كانون بحوزتهم المؤهلات المهنية وتصاريح العمل الصالحة وتصاريح الإقامة وأية تصاريح أو تراخيص أخرى متعلقة.

البند ١٤ ـ السرية

١٤.١. لأغراض هذا البند، تعني **"المعلومات السرية"** جميع المعلومات ذات الطابع السري التي تإفصاح عنها شركة كانون للمورد سواء في شكل كتابي أو شفوي يتم تعيينها في أي وقت على أنها سرية أو بحكم طبيعتها أو في ظروف يجب الإفصاح عنها أنها سرية. يجب أن تتضمن المعلومات السرية مواد شركة كانون وتظل دائما ملكًا لشركة كانون ويتم إرجاعها بناء على أول طلب من شركة كانون.

١٤.٢. لا يجوز للمورد الإفصاح عن أي معلومات سرية إلا إلى (١) الأطراف الثالثة على النحو المصرح به كتابيًا من شركة كانون؛ أو (٢) مسؤوليها أو موظفيها الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات السرية فيما يتعلق بالاتفاقية، شريطة أن يضمن المورد قبول هذه الأطراف الثالثة والمسؤولين والموظفين التزامات الثقة وعدم الإفصاح وإعادة المواد التي لا تقل عبئًا عن تلك الواردة في شروط الشراء (سواء كان أو لم يزل أي من هؤلاء المسؤولين والموظفين مسؤولين أو موظفين لدي المورد).

١٤.٣. لا يجوز للمورد استخدام المعلومات السرية لأي أغراض أخرى غير أداء التزاماته بموجب الاتفاقية.

١٤.٤. يجب على المورد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة أو المناسبة لحماية أي معلومات سرية من الإفصاح أو الاستخدام غير المصرح به، ويجب أن يخطر شركة كانون على الفور بأي إفصاح أو استخدام غير مصرح به لأي معلومات سرية، ويجب اتخاذ جميع الإجراءات التي تطلبها شركة كانون بما هو معقول لمنع أي استخدام آخر غير مصرح به أو إفصاح عن نفس المعلومات.

١٤.٥. لا ينطبق الالتزام المنصوص عليه في هذا البند ١٤ إلى الحد الذي فيه تصبح المعلومات السرية:

(أ) متاحة للجمهور عموما من دون خطأ من المورد؛

(ب) مشترطة الإفصاح عنها بموجب أي قانون أو قاعدة أو لائحة أو أمر حكومي معمول به. قبل الإفصاح يجب المورد إبلاغ شركة كانون بهذا الإفصاح وأي معلومات سرية وإلى أي مدى يتم الإفصاح عنها، ويتعاون مع شركة كانون للحصول على أقصى إجراء أو تدبير وقائي.

١٤.٦. يحق لشركة كانون حسب الاقتضاء الحصول على بيانات سرية من المورد موقعة من موظفي المورد والأطراف الثالثة المشاركة في أداء الاتفاقية.

البند ١٥ ـ التنازل والتعاقد من الباطن

١٥.١. لا يجوز للمورد التنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب الاتفاقية إلى أطراف ثالثة (بما في ذلك الشركات التابعة للمورد)، سواء كليًا أو جزئيًا، دون موافقة خطية مسبقة من شركة كانون.

١٥.٢. لا يجوز للمورد أن يتعاقد من الباطن على بعض من التزاماته بموجب الاتفاقية مع أطراف ثالثة (بما في ذلك الشركات التابعة للمورد)، سواء كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من شركة كانون، والتي لا يجوز حجبها دون مبرر منطقي، شريطة أن يكون للمورد التزامات مع المقاول من الباطن تكون مماثلة للالتزامات المفروضة على المورد في الاتفاقية ويكون المورد مسؤولًا عن أفعال وإغفالات مقاوله من الباطن في تنفيذ الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية كما لو كانت أفعالا أو إغفالات من المورد.

١٥.٣. في الحالات العاجلة، و/ أو إذا كان لا بد من افتراض مبرر بعد التشاور مع المورد أنه لن يفي أو سيتأخر في الوفاء أو لن يفي بما فيه الكفاية بالتزاماته بموجب الاتفاقية، يحق لشركة كانون أن تطلب من المورد التعاقد من الباطن على أداء الاتفاقية لحسابها الخاص وعلى مسؤولية الطرف ثالث، سواء كليًا أو جزئيًا، دون أي رسوم إضافية إلى شركة كانون. هذا لا يعفى المورد عن التزاماته بموجب الاتفاقية ولا يخل بأي حقوق أخرى من شركة كانون الناشئة عن عدم وفاء المورد و/ أو الطرف الثالث من التزاماتهم.

١٥.٤. في الحالات العاجلة و/ أو إذا كان لا بد من افتراض مبرر بعد التشاور مع المورد أنه لن يفي أو سيتأخر في الوفاء أو لن يفي بما فيه الكفاية بالتزاماته بموجب الاتفاقية، يحق لشركة كانون بالمثل حسب خيارها الوفاء بالتزامات المورد نفسه.

البند ١٦ ـ الموافقة والتنازل

١٦.١. لا تعفي المورد أي موافقة أو إذن تمنحه شركة كانون للمورد فيما يتعلق بأي مسألة وكما هو مشار إليه في شروط الشراء هذه من التزاماته بموجب الاتفاقية. ويحق لشركة كانون إرفاق شروط بأي موافقة أو تصريح.

١٦.٢. لا يشكل أي إخفاق أو تأخير في ممارسة أي حق أو سلطة أو امتياز بموجب هذه الاتفاقية على أنها تنازل عنها ولا يجوز أن تحول أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو سلطة أو امتياز دون إنفاذ أي حق أو سلطة أو امتياز آخر ولا يجوز التنازل عن أي خرق لأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية أو يعتبر تنازلاً عن الحكم نفسه. ولا يسري التنازل إلا إذا كان في صيغة خطية.

البند ١٧ ـ المسؤولية

١٧.١. يجب على المورد تعويضًا كاملًا عن شركة كانون وأي شركات مجموعة شركة كانون ضد جميع الخسائر والأضرار والتكلفة والمسؤولية و/ أو النفقات (بما في ذلك الرسوم القانونية على أساس التعويض الكامل) وجميع مطالبات الأطراف الثالثة المعتمدة أو نتيجة لأي خرق للاتفاقية أو أي ضرر (يشمل ولا يقتصر على الإهمال) من المورد وموظفيه وأي طرف ثالث يتم التعامل معه فيما يتعلق بالاتفاقية.

١٧.٢. يجب على المورد أن يوفي التأمين على نفسه ضد المسؤولية المشار إليها في هذا البند، ويمنح شركة كانون فحص للسياسة، إذا لزم الأمر.

١٧.٣. تقتصر مسؤولية شركة كانون، باستثناء حالة النية المتعمدة أو الإهمال الجسيم من شركة كانون، في كل الأحوال على المبالغ التي تدفعها شركة كانون للمنتجات و/ أو الخدمات بموجب الاتفاقية التي نشأت بموجبها المسؤولية. لا تتحمل شركة كانون المسؤولية في أي حال من الأحوال بموجب أي نظرية للمسؤولية عن الأضرار غير المباشرة أو العرضية أو الخاصة أو التبعية أو العقابية، وتشمل ولا تقتصر على التعويضات عن الأرباح أو الإيرادات المفقودة أو الفرص التجارية المفقودة أو فقدان النسخة أو فقدان البيانات، حتى لو تم إبلاغ شركة كانون بإمكانية حدوث هذه الأضرار.

البند ١٨ ـ القوة القاهرة

١٨.١. لا يتحمل أي طرف مسؤولية أي تقصير أو تأخير في أداء التزاماته بموجب الاتفاقية: (١) إذا كان هذا التقصير أو التأخير ناجما بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الحريق أو الفيضان أو عناصر من الطبيعة أو القضاء والقدر أو أعمال الحرب أو الإرهاب أو الاضطرابات المدنية، أو أي سبب آخر خارج عن السيطرة المعقولة للطرف؛ و(٢) شريطة أن يكون الطرف غير المنفذ دون خطأ ولم يكن من الممكن منع التقصير أو التأخير بالاحتياطات المعقولة. مع عدم الإخلال بحقوق شركة كانون، بما في ذلك الحق في إنهاء الاتفاقية (جزئيًا) وفقًا للبند ٨، في حالة وجود قوة قاهرة على النحو المبين أعلاه، يُعفى الطرف غير المنفذ من مواصلة الأداء طالما سادت هذه الظروف ويستمر الطرف في استخدام الجهود المعقولة تجاريًا لإعادة الأداء. على أي طرف تأخر على هذا الفور إخطار الآخر عند علمه أولًا بحدث القوة القاهرة ويصف الظروف التي تسبب التأخير أو التقصير.

١٨.٢. إذا كان المورد غير قادر على أداء التزاماته بموجب الاتفاقية في غضون سبعة (٧) أيام تقويمية، يجوز لشركة كانون، حسب تقديرها الخاص، ما يلي: (١) إنهاء أي جزء من الاتفاقية المتأثر بعدم الأداء دون الحاجة إلى أمر من المحكمة ويتم تعديل الدفع بما هو منصف؛ أو (٢) إنهاء الاتفاقية دون مسؤولية تجاه شركة كانون اعتبارًا من تاريخ تحدده شركة كانون في إشعار خطي إلى المورد. لا يحق للمورد الحصول على أي دفعات إضافية من شركة كانون نتيجة لحدث القوة القاهرة.

١٨.٣. لن يتم اعتبار حالات الإخفاق في أداء الأطراف الثالثة المستخدمة من المورد بموجب الاتفاقية أحداث قوة قاهرة. لن تعتبر الإضرابات أو نقص العمالة (عندما يتم اتخاذ إجراءات العمل ضد المورد أو الشركات التابعة له أو المقاولين من الباطن مباشرة) أحداث قوة قاهرة. يلتزم الطرف غير المنفذ بأن يبذل جهودا معقولة تجاريا لمواصلة أداء أو تخفيف أثر عدم أدائه بصرف النظر عن القوة القاهرة.

البند ١٩ – الاستدامة ومدونة سلوك الموردين

١٩.١. يجب على المورد تقديم معلومات كافية ودقيقة إلى شركة كانون باللغات الأوروبية المناسبة عند الطلب حول منتجاتها وخدماتها ويجب أن يمتثل بالكامل للمتطلبات البيئية والاجتماعية والإدارية بموجب القوانين والقواعد واللوائح الوطنية و/ أو الدولية المعمول بها، التوجيهات والمراسيم والأوامر الإدارية، تشمل ولا تقتصر على توجيه الاتحاد الأوروبي 2002/95/EC "تقييد استخدام بعض المواد الخطرة في المعدات الإلكترونية والكهربائية (**"توجيه الحد من المواد الخطرة"**)"، اللائحة (EC) رقم 1907/2006 المتعلقة بتسجيل وتقييم واعتماد والحد من المواد الكيميائية (**"لائحة تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية"**) وتوجيه 94/62/EC بشأن تغليف وتعبئة النفايات (**"توجيه التغليف"**). يجب أن يتعاون المورد بشكل كامل ويشرك سلسلة التوريد خاصته عند الضرورة، مع أي استطلاعات رأي وبرامج وعمليات تدقيق للموردين تجريها

شركة كانون من وقت لآخر و/ أو أي معايير شراء صديقة للبيئة تخطر بها شركة كانون إلى المورد من وقت لآخر. يجب على المورد تقديم أدلة على الامتثال لاستطلاعات رأي موردي شركة كانون بناء على طلب من شركة كانون. يبرر المورد امتثاله لمدونة سلوك الموردين في شركة كانون المرفقة في الملحق ١ (**"مدونة سلوك الموردين"**).

١٩.٢. يضمن المورد أن جميع المنتجات ستكون وفقًا للمتطلبات، كما هو مذكور في البند ١٩.١. أعلاه، وستلبي توقعات السوق المعقولة فيما يتعلق بالأداء المستدام. يجب على المورد تعويض شركة كانون من جميع الخسائر أو الأضرار أو التكلفة أو المسؤولية أو النفقات (بما في ذلك الرسوم القانونية على أساس التعويض الكامل) وجميع مطالبات الأطراف الثالثة بناءً على انتهاك توجيه الحد من المواد الخطرة أو توجيه التعبئة والتغليف أو لائحة تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية أو أي متطلبات بيئية واجتماعية والإدارية أخرى متعلقة.

١٩.٣. في حال عدم المطابقة من المورد أو منتجاته المقدمة إلى شركة كانون مع أي قوانين أو لوائح أو مع معايير شركة كانون أو مع مدونة سلوك الموردين أو في حالة حدوث أي حادث اجتماعي أو بيئي كبير يتسبب فيه المورد مما يؤدي إلى تحقيق من شركة كانون أو أطراف ثالثة، يجب على المورد أن يخطر شركة كانون بذلك على الفور، وأن يتخذ التدابير المناسبة لتصحيح عدم الامتثال أو الحادث واستخدام أفضل جهوده لمنع تكرار عدم الامتثال المماثل أو الحوادث والامتثال لأية تحقيقات أو اختبارات تتطلبها شركة كانون أو السلطات المختصة.

١٩.٤. يجب على المورد أداء التزاماته وفقًا لمدونة قواعد السلوك الخاصة بموردي شركة كانون وعدم الدخول في أي علاقات تجارية من المرجح أن تؤدي إلى تشويه سمعة شركة كانون وأي من شركات مجموعة كانون، على سبيل المثال من خلال الدخول في أعمال تتعارض مع المعايير الدولية المقبولة بشأن حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة والفساد أو ترتبط بكيانات و/ أو أشخاص مستهدفين بعقوبات مالية من الاتحاد الأوروبي أو السلطات الأخرى. ويوافق المورد على أنه سيتمسك بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منظمة العمل الدولية.

١٩.٥. يتعهد المورد ويقر بأنه:

(أ) لن يتسامح مع أي شكل من أشكال الفساد أو الرشوة وعدم الانخراط فيها. لم يعرض المورد ولا موظفوه أو المقاولون من الباطن أو الوكلاء أو المسؤولين أو أي أطراف ثالثة نيابة عنهم، ولم يقدموا ولم يطالبوا ولم يطلبوا ولم يقبلوا ولم يوافقوا على أي ميزة مالية أو غيرها من المزايا من أي نوع (أو ضمنية أو دفينة بأنهم سيفعلون أي شيء من هذا القبيل في أي وقت في المستقبل) بأي شكل من الأشكال مرتبط بالاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى بين الطرفين (أو أي أطراف ذات صلة)؛

(ب) يمتثل في جميع الأوقات طوال فترة الاتفاقية ويضمن امتثال المقاولين من الباطن والوكلاء والخدم والموظفين والمسؤولين لجميع التشريعات المعمول بها مكافحة الفساد ومكافحة الرشوة والنسخة الأحدث من الجزء الثاني من قواعد السلوك في غرفة التجارة الدولية وتوصيات لمكافحة الابتزاز والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، والتي يتم دمجها بالإشارة في شروط الشراء هذه كما لو كانت مكتوبة هنا بالكامل. وسيضع المورد برنامجا لمنع الرشوة في منظمته؛

(ج) على الفور يخطر شركة كانون والسلطة المختصة إذا اشتبهت أو علمت بأي خرق لهذا البند ١٩.٥. سيرد المورد على الفور على أي استفسارات من شركة كانون بشأن أي خرق أو خرق محتمل أو خرق مشتبه به لهذا البند ١٩.٥. ويجب على المورد التعاون مع أي تحقيق والسماح لشركة كانون بمراجعة دفاتر الموردين وسجلاتهم وأي وثائق أخرى متعلقة بالخرق.

بند ٢٠- حماية البيانات

٢٠.١. يجب على المورد:

أ. الالتزام بجميع قوانين ولوائح حماية البيانات والخصوصية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي تشريعات محلية مماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سارية المفعول من وقت لآخر وقابلة للتطبيق على شركة كانون والمورد وتوريد المنتجات و/أو الخدمات واستخدام شركة كانون لها؛

ب. ألا يفعل أو يتسبب أو يسمح بفعل أي شيء قد يتسبب أو ينتج عنه خرق من جانب شركة كانون لنفس الشيء؛

ج. استخدام التدابير التنظيمية والتقنية المناسبة لحماية جميع البيانات الشخصية من وضد أي معالجة غير مصرح بها أو غير قانونية وضد أي خسارة أو ضرر. كما يحق لشركة كانون التحقق من هذه الإجراءات التنظيمية والتقنية داخل منظمة المورد في جميع الأوقات؛

د. معالجة البيانات الشخصية فقط لغرض تنفيذ التزامات المورد بموجب الاتفاقية أو طبقًا للتعليمات الكتابية الأخرى الخاصة بشركة كانون.

٢٠.٢. يجب على المورد، عند إنهاء الاتفاقية، حذف أو إتلاف جميع السجلات أو المستندات التي تحتوي على بيانات شخصية بشكل آمن.

٢٠.٣. سيلتزم المورد بتعويض شركة كانون عن أي مطالبات إلى الطرف الثالث ناتجة عن المعالجة غير القانونية للبيانات الشخصية من قبل المورد و/أو نيابة عنه أو تعليمات أو عن طريق الانحراف عن تعليمات شركة كانون.

البند ٢١- قابلية الفصل

في حال تبين أن أيًا من هذه البنود غير صالح أو غير فعال أو غير قابل للتنفيذ، فإن البطلان أو عدم الفعالية أو عدم قابلية تنفيذ هذا البند (أو جزء منه) لن يؤثر على أي بند آخر (أو الجزء الآخر من البند الذي يكون فيه هذا غير صالح أو غير فعال أو جزء غير قابل للتنفيذ جزء) وستظل جميع البنود (أو أجزاء منها) التي لا تتأثر بالبطلان أو عدم الفعالية أو عدم القابلية للتنفيذ سارية المفعول والتأثير بشكل كامل.

البند ٢٢- لوائح الرقابة على الصادرات

يتعهد المورد بأن الخدمات و/أو المنتجات وتوريدها يجب أن يمتثل لجميع لوائح الرقابة على الصادرات ذات الصلة ولوائح الجمارك والتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية

البند ٢٣- القانون المعمول به والنزاعات

٢٣.١. تخضع شروط الشراء هذه وجميع الاتفاقيات القابلة للتطبيق حصريًا لقوانين المعمول بها في إنجلترا وويلز.

٢٣.٢. يُستثنى من تطبيق اتفاقية فيينا للبيع (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠).

٢٣.٣. يُشار إلى جميع النزاعات بين الأطراف (بما في ذلك تلك التي تُعتبر من قبل طرف واحد فقط) والتي قد تنشأ عن شروط الشراء هذه أو أي من الاتفاقيات بما في ذلك أي سؤال يتعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهائها، وحلها أخيرًا عن طريق التحكيم بموجب قواعد التحكيم الخاصة بمركز التحكيم التابع لمركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي

الشروط والأحكام العامة للشراء لدى شركة
كانون العربية السعودية

شركة كانون
خطة التنفيذ – الملحق ب

("**القواعد**"). تعتبر هذه القواعد مدمجة بالإشارة إلى هذا البند. يجب أن يكون عدد المحكمين واحدًا. كما يجب أن يكون المقر أو المكان القانوني للتحكيم هو دبي واللغة المستخدمة في التحكيم هي اللغة الإنجليزية.

البند ٢٤- الترجمة

تتوفر شروط الشراء هذه باللغتين الإنجليزية والعربية. في حالة وجود اختلاف في ترجمة أو تفسير شروط الشراء هذه، يكون النص الإنجليزي هو السائد في جميع الأوقات.

١ سبتمبر ٢٠١٣

متوفر على: http://www.canon-europe.com/about_us/gpc/cenv/en

الملحق ١

مدونة قواعد السلوك الخاصة بموردين شركة كانون

أُعدت مدونة قواعد سلوك الخاصة بموردين شركة كانون ("**المدونة**") من قِبل شركة كانون في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من أجل بناء أعمال شركة كانون مع جميع مورديها استنادًا إلى الثقة والعمل الجماعي والصدق والاحترام المتبادل. تتوقع شركة كانون أن يعمل جميع مورديها وفقًا للمبادئ نفسها.

تؤمن شركة كانون بالمبادئ المنصوص عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعهود منظمة العمل الدولية وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. وتسعى شركة كانون إلى الحصول على التزام منك ("**المورد**") كشريك لها، وذلك بالامتثال لمعايير السلوك المحددة على النحو المبين أدناه كحد أدنى.

يُقر المورد ويوافق على أنه سيلتزم بهذه المدونة وأن أي عدم امتثال للمدونة (أيضًا) يشكل انتهاكًا ماديًا للاتفاقية السارية المفعول في ذلك الوقت، أو شروط الشراء أو غيرها من الشروط والأحكام الأخرى المطبقة بين شركة كانون والمورد. في حالة عدم الامتثال هذه، ودون المساس بالحقوق والتعويضات الأخرى التي تتمتع بها شركة كانون، يحق لشركة كانون إنهاء الشراكة على الفور ودون الحاجة إلى أمرٍ من المحكمة.

١. القضاء على السخرة

يضمن المورد عدم استخدام أو تسهيل أي عمل قسري أو إجباري. ويتخذ العمل القسري أشكالاً مختلفة، بما في ذلك الاتجار وعبودية الدين وغير ذلك من أشكال العبودية الحديثة. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C29 العمل القسري.
- منظمة العمل الدولية C105 إلغاء العمل القسري.

٢. عمالة الأطفال القسرية

عمالة الأطفال القسرية، على النحو المحدد في اتفاقيات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، غير مسموح بها. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C138 الحد الأدنى للسن؛
- منظمة العمل الدولية C182 أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٣. القضاء على التمييز

تؤيد شركة كانون مبادئ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الخلفية الاجتماعية أو العجز أو الرأي السياسي أو التوجه الجنسي وتشجع المورد على التمسك بنفس المبادئ. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C111 التمييز.
- منظمة العمل الدولية C159 التأهيل المهني والعمالة (ذوي الاحتياجات الخاصة)؛
- منظمة العمل الدولية C169 الشعوب الأصلية والقبلية.

٤. التعويض العادل

يوفر المورد لكل موظف على الأقل الحد الأدنى للأجور أو الأجر الصناعي السائد في بلد العمل الفعلي، أيهما أعلى، حسابًا واضحًا ومكتبًا لكل موظف عن كل فترة أجر، ولا يخصم من أجر العامل بسبب المخالفات التأديبية. كما يجب ألا تتجاوز ساعات العمل الأسبوعية الحدود القانونية. وتُدفع الأجور مباشرة للموظف في الوقت المحدد وبالكامل. ويكون أقل مستوى مقبول للمرتبات هو الحد الأدنى للأجور وفقًا للتشريعات الوطنية. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C100 الأجر متساوي بين الرجل والمرأة؛
- منظمة العمل الدولية C106 الراحة الأسبوعية؛
- منظمة العمل الدولية C131 تحديد الحد الأدنى للأجور.

٥. ساعات العمل/ ساعات العمل الإضافية

يجب على المورد الالتزام بساعات العمل المنصوص عليها قانونًا ولن يستخدم العمل الإضافي إلا عند تعويض كل موظف بالكامل وفقًا للقانون المحلي المعمول به مع إبلاغ كل موظف في وقت التعيين إذا كان العمل الإضافي الإلزامي شرطًا للتوظيف. تطبق التوصية التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية R116: ساعات العمل.

٦. الامتيازات

يوفر المورد لكل موظف جميع الامتيازات التي يفرضها القانون. وتختلف هذه الامتيازات حسب البلد، ولكنها قد تشمل الوجبات أو دعم الوجبات؛ النقل أو إعانات النقل؛ المخصصات النقدية الأخرى؛ الرعاية الصحية؛ رعاية الأطفال؛ إجازة طارئة أو حمل أو إجازة مرضية؛ عطلة أو إجازة دينية أو وفاة أو إجازة ترفيهية؛ والمساهمات في الضمان الاجتماعي وغيرها من التأمينات الأخرى، بما في ذلك التأمين على الحياة والصحة وتعويضات العمال. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C102 الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)؛
- منظمة العمل الدولية C118 المساواة في مزايا الضمان الاجتماعي.
- منظمة العمل الدولية C121 استحقاقات العمل - الإصابة.
- منظمة العمل الدولية رقم C183 لحماية الأمومة.

٧. الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية

في البلدان التي تكون فيها الحرية النقابية محدودة أو قيد التطوير، سيضمن المورد أن الموظفين يمكنهم الاجتماع مع إدارة الشركة لمناقشة الرواتب وظروف العمل دون عواقب سلبية. تطبق الاتفاقيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C87 الحرية النقابية؛
- منظمة العمل الدولية C98 الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.

٨. الصحة والسلامة المهنية

يجب على المورد توفير بيئة عمل آمنة لموظفيها تتوافق مع المعايير الدولية وجميع اللوائح المحلية المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة. سيوفر الموردون الضوابط المناسبة وإجراءات العمل الآمنة والتدريب والتدابير الوقائية التقنية اللازمة والمعدات بحرية للتخفيف من مخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة في مكان العمل. ويجب أن يكون لجميع الموظفين إمكانية الوصول إلى معدات السلامة المناسبة واستخدامها. ستدار وتُقاس وتُراقب وتُعالج أي من أنشطة المورد التي يمكن أن تؤثر سلبًا على صحة الإنسان أو البيئة بشكل مناسب قبل إطلاق أي مادة في

البيئة. ويضمن المورد وجود أنظمة في مكانها لمنع الانسكابات والإطلاقات العرضية أو تخفيفها. تطبق الاتفاقيات والتوصيات التالية، كحد أدنى:

- منظمة العمل الدولية C155 الصحة والسلامة المهنية
- منظمة العمل الدولية R164 الصحة والسلامة المهنية

٩. البيئة

يجب أن يسعى المورد إلى الحد من استهلاك الطاقة والموارد بالإضافة إلى النفايات والانبعاثات في الغلاف الجوي والأرض والمياه. ويجب أن يتم التعامل مع المواد الكيميائية بطريقة آمنة للإنسان والبيئة.

سيتوفر لدى المورد أنظمة مطبقة لضمان التعامل الآمن مع المواد ونقلها وتخزينها وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها أو إدارة النفايات والانبعاثات الهوائية وتصريف مياه الصرف الصحي.

من المتوقع أن يستخدم المورد الموارد الطبيعية (مثل المياه ومصادر الطاقة والمواد الخام) بطريقة اقتصادية. مما سيحد من الآثار السلبية على البيئة والمناخ إلى الحد الأدنى أو القضاء عليها قدر الإمكان في مصدرها أو عن طريق تغيير الممارسات وفقًا لذلك. قد يشمل ذلك تغيير المواد المستخدمة، والحفاظ على الموارد، وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها.

عند اقتضاء الأمر، يجب على المورد الالتزام بطريقة الشراء الأخضر من شركة كانون والاستبيانات وعمليات التدقيق المرتبطة به وتنفيذ هذا النهج مع سلسلة التوريد الخاصة به. لمزيد من المعلومات حول هذه الطريقة، انظر http://www.canon.com/procurement/green.html

١٠. صلاح الحكم

تتبع شركة كانون سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وتتوقع الأمر ذاته من موردِيها. ينطبق هذا على جميع التعاملات والمعاملات التجارية في جميع البلدان التي يعمل فيها المورد أو الشركات التابعة له وشركاؤه التجاريون.

كما تتوقع شركة كانون من المورد أن يلتزم بالمدونة الموحدة للإعلانات والاتصالات وممارسات التسويق (غرفة التجارة الدولية) والالتزام بالإعلان الصريح والأخلاقي والمسؤول فقط.

يجب على المورد تعزيز الأعمال التجارية العادلة والصادقة والشفافة وأن يكون لديه ممارسات جيدة مثل سياسات الإبلاغ عن المخالفات وسياسات الشركة الخاصة بالحوكمة.

١١. نظم الإدارة والتوثيق.

يضمن المورد أنه قد طبق نظم الإدارة لتسهيل الامتثال بجميع القوانين المعمول بها ولتعزيز التحسين المستمر في عملياته، بما في ذلك العناصر المدرجة في هذه المدونة. ويتضمن هذا نقل المعايير إلى سلسلة التوريد الخاصة بهم، وأيضًا تنفيذ آليات لتعريف وتحديد وإدارة المخاطر في جميع المجالات التي تتناولها هذه المدونة والمتطلبات القانونية.

يحتفظ المورد بجميع المستندات اللازمة لإثبات أنه يشارك المبادئ والقيم الواردة في هذه المدونة ولإثبات التزامه بها. كما يوافق على إتاحة هذه المستندات لشركة كانون أو مدققها المعين لفحصها عند الطلب ويوافق على الخضوع لأي تحقيقات أو عمليات تدقيق أو عمليات فحص مطلوبة من قِبل شركة كانون أو السلطات المختصة.

١٢. التدريب والكفاءة

يضمن المورد توفير التدريبات المناسبة أو إنشائها كي يسمح إلى المديرين والموظفين باكتساب مستوى مناسب من المعرفة والفهم الخاص بالمدونة.

١ سبتمبر ٢٠١٣.
تتوفر مدونة قواعد سلوك موردي شركة كانون أيضًا بشكل منفصل على http://www.canon-europe.com/about_us/coc/cenv/en

---

١ يتألف من التصريح العالمي لحقوق الإنسان (الذي أعتمد في عام ١٩٤٨)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام (١٩٦٦) وبروتوكوليه الاختياريين والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام (١٩٦٦).

٢ الشخص الموظف هو أي نوع من الأشخاص الذين يتقاضون أجرًا، بما في ذلك الموظف أو العامل المؤقت أو المقاول أو العامل المستقل.